

لم يكونوا بالعبادة الا لئلا يفتقر الى اللغز عن عهده ما عليه ظاهر وغالبا كما صرحت عند ذلك التمام
 السماء مطلقا الى غالب نفل اللذة اذا كانت في النور الرجح تلك اللذة كونه حكم العادة ولا يمكن
 ان يصرف نيلها عن الغل او نيلها عن الغل على غيره نوايا عن غيره الى كمال المروض عليه كما يمكن
 ان يصرف عند ذلك الغل عن غير عاب ندها المسمى بالارواح الى الارواح التي غالب تغلبها واما
 فلا حجة له في ذلك لم يقل له ان لا يخرج عن نيلها كما هو مذهب بل قال عن نيلها وهو الاستيناف
 فكان ذلك في وقت حوار فتح الاحرام ثم نسخ ذلك **وخطب الكفار بالشرائع**
واجابها بالشرائع في حق فرض على الكافر عند الشا في حجه الله لمؤله تعالى في الله على الناس
 في البت ضرورة ان ترتيب الحكم على الاسم المحلي بالالف واللام يقتضي تشبهه على من فرضه
 فوجدنا التمسك بالكتاب المحاطون بالشرائع كما عده لان خطاب التكليف بالشرائع توجهه
 على كل من ارادته فله لا يجب وانه في العقل الذي هو الاله ادراك الخطاب قد ما ينطق عليه
 اسم العقل وفتح عليه باب التمسك بالاداء بواسطة الاسلام فيترتب عليه وجوبه وهذا
 كما يتحقق في المعارف توجهه عليهم خطاب التكليف بالشرائع فيترتب عليه وجوبه فثبت وجوب
 تكليف بالشرائع كما علم في كتاب الصلاة من باب الشرائع في فرض الشرائع كما ان الكافر
 مكلفا به وعندنا لا حجة عليه لانه لا يتحقق بان الشرائع غير الايمان وان كان مخاطب بغيرها
 لان الايمان هو صدور الرسول في جميع ما في ذلك انما يكون بقبول جميعها لان وجودها في
 لاداء الايمان متمم قبل الايمان لمكان الاستحالة والايمان شرط لاداء الحج ووجوده قبل الايمان
 فلا يتوجه على الكافر خطاب التكليف بالشرائع قبل الايمان للفتح المسمى من توجيه خطاب
 التكليف بالشرائع على من يتقبل ذلك منه وانضم ما ذكرنا ان المراد بالثاني في الآية كل من يصور
 من اداء الحج والكافر لا يتصور منه اذا الحج قبل الايمان فلا يكون داخل في المراد بالثاني في قوله
 تعالى لله على الناس **رحم النبي محمد** مع **الامنيات بغير محرم** اذا كانت المراد محرم
 الدين موسرة فعلمها الحج اذا وجدت رفقته تساقطت امنيات يخرج منها حصول الامن
 لما عند ذلك فتكون مستطعة اليه سبيلا وعندنا لا يجب عليها الحج بدون محرم يكون معها
 او زوج لقوله علم السلام لا يحن امره الا معها محرم او زوج ولا يها منتهى علم الشرع بدون محرم
 او زوج ولا يها بدون محرم او زوج يحاف عليها الفتنة وياضام عرفها من النسوة اليها
 واداء الفتنة ولا يها في الخياض الى زوج او محرم مثلها **والعباد المحرم بعد الاداء**

فيستعمل

فليس الشيطان حمله اذا اذن المولى لعبده في الحج فاحرم ثم اراد المولى ان يحمله بقص طفره
 ويحذر ذلك فليس له ذلك عند الشا في حجه الله لانه قد رضي به فصح شرعه فيه لم يزل ياطاله
 كما لو اذن لامرأة في الحج المنقل فاحرمته وعندنا لا يحمله لان منافعه العبد صلوة المولى
 وقد يرضع بعضها علم فانه له ان يرجع متى شاء كما لعبد له ان يرجع في العار به متى شاء بخلاف المرأة
 لان منافعها مملوكة لها لا زوجها الا ان في منافعها حقا فشرط اذنه لاحله فاذا اذن لها في الحج
 فقد اسقطه فلا يكون له ان يرجع فيه لان الشا لا يعرود **والزاد في الزمان الحرام**
والزاد في حجه عليه وجبا اذا قدر التمتع ومن يشمله على الزاد والارحلة ومونه من عين
 فليحج في حجه الله لانه اذا كان كذلك كان مستطعنا وعندنا لا يجب لان صحة
 الاعضاء شرط لان العزرة على الزاد والارحلة انما شرطت ليسر الاداء فما تحرك ان يشترط
 صحة الاعضاء لا يمكن الاداء **واطل احرامه تحت قبل شهر حجه** **ومدنه** اد احرم قبل
 شوال لم يصح عندنا في حجه الله لانه شرع في عبادة في غيره وقت ادائها كما في الصوم والعبادة
 وعندنا يصح لان الاحرام محرم اشيا واجاب اشيا وذلك يصح في كل زمان والآن تعاريف على
 مكان الاداء يصح وهو ان يحرم قبل وصوله الى المقام فلا يجوز تقديمه على زمان الاداء ويذكر
 في حق المحظورات في احوال وفي حق الواجبات زمانها كما اذا احرم قبل الوصول الى المقام
 يتبدل في حق المحظورات في احوال وفي حق الواجبات في مكانها وهذا الخلاف بناء على ان الاط
 ركن في نفسه عند مشروع في الاداء بدليل انه يعتبر به الحج عند الاحرام والنية تعتبر
 لشحج الفعل حالة الشروع فيه ومنزلة الاحرام من الحج بقوله التحريم من الصلاة بالاجماع على
 ما في كتاب الصلاة من باب ومضى ثبت كون تحريم ركعتين كما هي ثابت كون الاحرام ركعتين
 في الحج بالاجماع وقد دل الدليل على كون التحريم ركعتين في الصلاة وهو انه يشترط لصحتها ان يهبط
 لسان الاركان من الظهارة ويستلحورة واستقبال القبلة وغير ذلك فاذا كان ركعتان
 شرعا في الاداء ضرره كونه الاركان والشروع في الصلاة قبل وفيها لا يصح لان المقبران حصلها
 جميع اجزائها الاصلية في الوقت فاذا وقع حررها في الاول قبل الوقت يسفح حصولها جميع
 اجزائها الاصلية في الوقت وان وجدنا في الوقت ووقت الحج شوال واداء الفتنة عشر
 من الحج لمؤله تعالى الحج شهر معلوم اي وقت الحج واجمع المنفردون على ان المرادها
 شوال واداء الفتنة عشر مردب الحجة فاذا احرم للحج قبل شوال كان ذلك شرعا في